دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر التغير فى النظم السياسية على جذب الاستثمارات السياحية بالتطبيق على قطاع السياحة المصرى
المصدر:	مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة
الناشر:	جامعة قناة السويس - كلية السياحة والفنادق
المؤلف الرئيسي:	أمين، وليد سيد
المجلد/العدد:	مج10, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	يونيو
الصفحات:	85 - 102
رقم MD:	841132
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	النظم السياسية، الاستثمارات السياحية، التنمية السياحية، التسويق السياحى، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/841132

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

آثر التغير في النظم السياسية على جذب الاستثمارات السياحية بالتطبيق على قطاع السياحة المصري

وليد سيد أمين
كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة

الملخص

أصبحت صناعة السياحة في العالم الآن أحد الركائز الرئيسية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء لما لها من مردود اقتصادي متمثل فيما يتحصل من عملة حرة، ومردود اجتماعي متمثل في دور صناعة السياحة في تشغيل كثير من الأيدي العاملة، مما يساعد في تقليل آثار مشكلة البطالة. لذلك تعمل الدول جاهدة على تنمية هذه الصناعة بمحاولة تقليل آثار المعوقات والمشكلات التي تعترض تنميتها، ولاسيما المشكلات المرتبطة بالنظم السياسية والتي تؤثر بشكل مباشر في جذب الاستثمارات السياحية.

هذا ومن المؤكد أنه بعد الأحداث السياسية والثورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط عامةً ومصر خاصةً، وتغير شكل النظم السياسية وبالتالي الاقتصادية؛ سوف يكون هناك تأثير عميق في النمو السياحي وبالتالي الطلب السياحي على مصر، كذلك ستتأثر حجم الاستثمارات السياحية الموجهة لصناعة السياحة.

في هذا الإطار، يعتمد البحث على فرض مؤداه أن "استقرار الظروف السياسية في مصر سيؤدي إلى ثقة منظمي الرحلات في المقصد السياحي المصري، و بالتالي زيادة الطلب السياحي والاستثمارات السياحية عليها". ويهدف البحث إلى: – إلقاء الضوء على أبرز المتغيرات في القطاع السياحي في ظل التغير في النظام السياسي المصري. – توضيح العوامل الاقتصادية والأمنية والسياسية اللازمة لجذب مزيد من الاستثمارات للقطاع السياحي المصري. – توضيح أهمية الاستثمارات السياحية في الحد من أزمة البطالة. – توضيح العلاقة بين الاستقرار السياسي وسوق الأوراق المالية وآثر ذلك في الاستثمار السياحي. – بيان آثر التغير الحالي في النظام السياسي المصري وانعكاس ذلك على جذب الاستثمارات السياحية.

هذا وقد اعتمد البحث على دراسة الجوانب الاقتصادية والأمنية بجانب النظم السياسية في مصر وتأثير ذلك على جذب الاستثمارات السياحية. وأجريت دراسة ميدانية تعتمد على مقابلات شخصية متعمقة مع بعض الخبراء السياحيين للحصول على بيانات ومعلومات يتم من خلال تحليلها التوصل إلى توصيات تساعد في وضع مصر على خريطة الاستثمارات السياحية.

الكلمات الدالة: نظم سياسية – استثمار سياحي

مقدمة

السياحة كأي نشاط من أنشطة الحياة، تتعرض لأزمات تختلف شدتها وأسبابها ونتائجها، فبعض هذه الأزمات يؤثر في السياحة على المستوى العالمى كأحداث الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا، والبعض الآخر يؤثر في المستوى الإقليمي كالحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والبعض الآخر من الأزمات يؤثر في المستوى الوطني كالإرهاب والأمراض كمرض سارس وأنفلوانزا الطيور. والسياحة كأى نشاط آخر عرضة لنوعين من الأزمات: أحداهما نابعة

من داخل القطاع السياحي نفسه، والأخرى ناتجة عن قطاعات أخرى خارجية.[1] وعن النوعية الأولى من الأزمات على سبيل المثال تشوه الصورة السياحية للدولة نتيجة عدم توفر المصداقية في التعامل مع السائحين من حيث عدم الالتزام بالبرامج المتفق عليها، وعدم تناسب الأسعار مع مستوى الخدمة.[2] أما النوعية الأخرى من الأزمات على سبيل المثال أزمة السياحة الناتجة عن الأزمة السياسية والأمنية التي تشهدها جمهورية مصر العربية عقب ثورة 25 يناير 2011. إذ أحدثت ثورة 25 يناير تغيراً جذرياً في كل قطاعات الدولة، لأن هناك انعكاسات اقتصادية خطيرة حدثت في مصر، ومن أكثر القطاعات تضرراً قطاع السياحة نتيجة مرور الاقتصاد المصري بمجموعة معوقات تمثلت في ركود متمثل في:

أ- انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة.

ب- ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى من 12% بعد أن كان أقل من 10%.

ج- ارتفاع عدد الإفلاسات.

د- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقدر بنحو 2% في حين أن متوسطه طويل الأجل في الماضي كان 4% سنوياً، مع توقع مزيد من التضخم بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري.[3]

أولاً: أبرز المتغيرات في القطاع السياحي في ظل تغير النظام السياسي المصري

تعريف النظام السياسي

"مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها. كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها".[4]

النظام السياسي في مصر

ينظم الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية النظام السياسي للدولة، ويحدد السلطات العامة واختصاصاتها، مرسياً بذلك دعائم النظام النيابي الديمقراطي ومؤكداً علي سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم، وعلي الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع وعلي اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد. ويتكون النظام السياسي المصري من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والصحافة، والأحزاب السياسية، والإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.[5]

وضع قطاع السياحة المصري قبل 25 يناير 2011

ارتفع في عام 2010 عدد السائحين الوافدين إلى 14.731 مليون سائح، وعدد الليالي السياحية إلى 147.4 مليون ليلة سياحية. أي حققت السياحة نمواً في جميع قطاعاتها تجاوز (50%) من إجمالي الصادرات، وحقق الدخل السياحي ما مقداره 10.5 مليار دولار.[6] كما شكلت إيرادات السياحة أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري على مدار أربعة عقود مضت. وفي آخر التقديرات قبل ثورة 25 يناير بلغت الإيرادات السياحية 13 مليار دولار.[7]

وضع قطاع السياحة المصري بعد 25 يناير 2011

1- خسارة مصر من السياحة تجاوزت 2.6 مليار دولار.

2- إغلاق 90% من الفنادق بالقاهرة والأسكندرية وشرم الشيخ والغردقة.

3- فقد القطاع السياحي في مصر 90% من الدخل المخصص له.[8]

4- رحيل أكثر من مليون سائح من جنسيات مختلفة إلى بلادهم.
5- تم تدمير أكثر من 80% من المحلات السياحية والبازرات بالقاهرة.
6- نسبة الإشغالات في مدينة الأقصر وأسوان أكبر المدن السياحية في العالم لاتتجاوز الـ 4%.[9]
7- هناك 8 ملايين عاطل من العاملين في القطاع السياحي بمصر بجميع أقسامه (شركات سياحة – فنادق – منتجعات وقرى سياحية – محلات وبازارات).
8- تدمير الكثير من شركات السياحة التي كانت حول ميدان التحرير والشوارع المحيطة به وأغلب شركات السياحة بالمحافظات تعرضت للتدمير.
9- قطع الإتصال والإنترنت أثناء الثورة مما ضاعف من حجم الكارثة، مما انعكس سلباً على صناعة السياحة والطيران.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والأمنية والسياسية اللازمة لجذب مزيد من الاستثمارات

تعريف الاستثمار

يمكن تعريفه بأنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة مقابل تحمل عنصر المخاطرة ".[10]

مخاطر الاستثمار

بصفة عامة تتمثل مخاطر الاستثمار في عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع. وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار وتنقسم إلى نوعين: مخاطر عامة: وهي لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تصيب جميع مجالات الاستثمار وهي مخاطر متعلقة غالباً بالعوامل السياسية وتؤدى إلى تدهور تام في الأسواق. ومخاطر محددة: تشمل التغيرات في أسعار الفائدة، أو تدهور العمليات الإنتاجية.[11]

عوامل جذب الاستثمارات السياحية

ا – الحوافز الضريبية:

إن فرض الضرائب أو زيادة معدلها سوف يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشر في قرار الاستثمار السياحي من خلال التأثير في كل من معدل العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وحجم السوق الداخلية والخارجية، والعديد من المحددات الأخرى للقرار الاستثماري. وسوف يختلف الأثر النهائي للضرائب في نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة وفقاً لما يتضمنه التشريع الضريبي من أنواع مختلفة للحوافز الضريبية، ويتزايد فعالية وتأثير الحوافز الضربية في اختيارات المستثمرين عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية انخفاض العائد الخاص وارتفاع العائد الاجتماعي. كما تتزايد أهمية هذه الحوافز في التأثير في قرار الاستثمار السياحي، وبصفة خاصة في الدول النامية نظراً لتدخل الدولة في تحديد أسعار غالبية السلع والخدمات، ومن ثم تنشأ العديد من الفرص الاستثمارية التي تكون مربحة من وجهة النظر القومية وغير مربحة من وجهة النظر الخاصة، الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة بمنح العديد من الحوافز الضريبية بما يتلائم مع ظروف الدول النامية، وخلق الإطار الملائم لتشجيع الاستثمارات الخاصة في إتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والتي تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية.[12]

ب– الإعفاءات الضريبية

تتمثل فعالية الإعفاءات الضريبية في جذب استثمارات سياحية إضافية أعلى من المستوى الممكن تحقيقه حال عدم منح هذه الإعفاءات.

- إلا أن الإعفاءات الضريبية لها بعض العيوب تتمثل في:

أولاً: هناك فرصة لتحايل المستثمرين بالإلتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت وتمديدها، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد، كإغلاق المشروع السياحي وإعادة تشغيله تحت اسم مختلف مع ثبات مالكيه.

ثانياً: يغلب على الإعفاءات الضريبية المؤقتة ذات الوقت المحدد جذب المشروعات قصيرة الأجل التي تؤدي إلى تحقيق نفع خاص لصاحب المشروع الاستثماري فقط دون إفادة الاقتصاد، مقارنةً بالمشروعات طويلة الأجل.[13]

القواعد والسياسات الاقتصادية والضريبية المعوقة للاستثمار السياحي

ا- الازدواج الضريبي

ويعرف بأنه فرض الضريبية نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته في المدة نفسها، والازدواج الضريبي يمثل عقبة أمام جذب رأس المال الأجنبي إلى الدولة للاستثمار فيها، وذلك بسبب تقليص العوائد التي كان المستثمر يأمل في تحقيقها.[14]

2- القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية

يقصد بذلك مجموعة القيود القانونية التي تفرضها الدولة الجاذبة للاستثمار السياحي على حرية دخول وخروج رأس المال أو الأرباح المحققة من الاستثمار، وأيضاً على حرية تحويل عملة دولة معينة إلى عملة دولة أخرى، إذ تفرض الدولة رقابة قانونية فعالة على كل المعاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي.[15]

3- عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

تعد العوامل الاقتصادية للدولة بشكل عام والسياسية بشكل خاص عاملاً هاماً في جذب الاستثمار السياحي إليها، إذ أن المستثمر يسعى أساساً من وراء استغلال أمواله في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان هناك استقرار سياسي واقتصادي للدولة التي يزاول فيها نشاطة السياحي، بحيث يمكنه التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية والتجارية التي تعترض نشاطه لكي يتجنب أثارها السلبية.هذا ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار السياحي في حالتين يتمثلان في تخفيض قيمة العملة الوطنية والتضخم.

أ- تخفيض قيمة العملة الوطنية

يقصد بذلك أن تنخفض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتلاقي قوى العرض والطلب الطبيعية في سوق الصرف.

فمن المعروف أنه خلال المواقف التي تتسم بعدم التحديد وعدم الشفافية تصبح الإشاعات على درجة عالية من الأهمية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ذعر في السوق، وهذا في حد ذاته يمكن أن يسبب مشكلات اقتصادية للدولة. فمن المسلم به أن حدوث إشاعة عن ارتفاع سعر عملة يؤدي بدوره إلى حدوث تكالب على شراء هذه العملة، فيحدث ارتفاع مفاجئ في الطلب في وقت محدود لا يتناسب مع كمية العملة المعروضة في السوق في نفس وقت الطلب، مما يحدث معه زيادة على الطلب ونقص في العرض، وبالتالي تحدث أزمة في العملة ترتفع فيها قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، فتزداد الصادرات خاصةً الخدمية كالسياحة،

وتتقلص الواردات، وذلك لارتفاع قيمة العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية.[16]

ب- التضخم

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي واقع الأمر، فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، بما يعني ارتفاع تكلفة المنتج السياحي بشكل يؤثر في قدرته على المنافسة، وهذا يؤدي إلى خسارة كبيرة للمستثمر السياحي.

تلعب الاستثمارات السياحية دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي لأي دولة، ويلعب الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني دوراً هاماً في استقرار سعر صرف العملة الوطنية، إضافة إلى أنه يعزز تدفق الاستثمارات السياحية الأجنبية على أسواق المال في تلك الدولة وارتباط هذا الاستقرار بالتصنيف الائتماني للدول ومؤسساتها الاقتصادية والمالية والاستثمارية من قبل وكالات التصنيف العالمية المختلفة، فخفض التصنيف الائتماني لأي دولة يرفع تكلفة الحصول على التمويل، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وربما تراجعه، إلى جانب كثير من التأثيرات السلبية لهذا الخفض.

أهمية توفر ظروف سياسية ملائمة لنجاح الاستثمار السياحي

ما حدث في مصر خير مثال على أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فقد لوحظ خروج مكثف للاستثمارات الأجنبية من البورصة المصرية التي خسرت ما نسبته (6.8%) خلال الأسبوع الأول من الثورة، وبالتالي لن تكون هناك سياحة آمنة في ظل نظام سياسي غير مستقر، أو في ظل اقتصاد متدهور، أواضطراب أمني ناجم عن تفشي الظواهر الإجرامية، وبالتالي فإن الأمن السياحي يجب أن تمتد إجراءاته حتى تستطيع إحداث شعور راسخ بالطمأنينة في نفوس السائحين وجميع العاملين بقطاع السياحة. ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين استقرار الأمن واستقرار السياحة بصفة عامة ونمو الاستثمار السياحي والتنمية السياحية بصفة خاصة، وذلك على أساس الصلة القوية التي تربط السياحة بالاقتصاد.

العلاقة التكاملية بين الأمن والسياحة

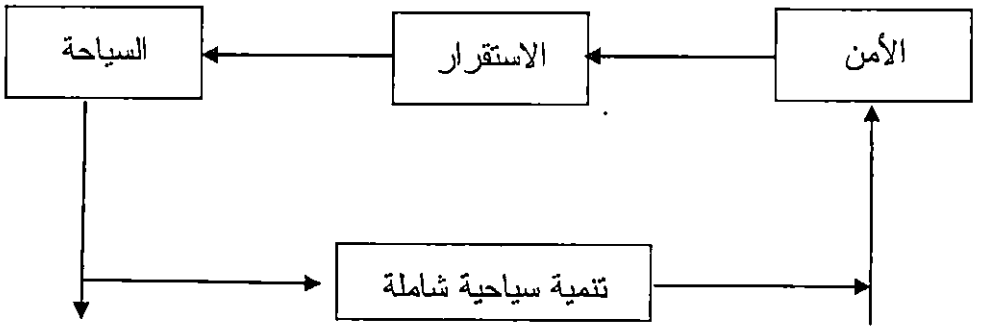

شكل رقم (1) يوضح العلاقة بين الأمن و السياحة

ثالثاً: دور الاستثمارات السياحية في الحد من البطالة

1- الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل

لاشك أن البطالة تعد أحد الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات السياحية في محاولة منها إما للتخلص من البطالة أو على الأقل الحد منها ومن نفاقمها.

والبطالة هي "الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ولا يجد فرصة للعمل عند معدلات الأجور السائدة".[17] وقد بلغت نسبة البطالة في مصر (9%) عام 2010-2011.[18] وفي الدول النامية حوالي (21.9%) من مجموع السكان، وأن هذا العدد قابل للزيادة نظراً لارتفاع معدل النمو السكاني في هذه البلدان.[19]

- فالاستثمارات السياحية الأجنبية تساهم في خلق فرص عمل في الدول المضيفة لها، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة في هذه الدول. لذا فهي موضع ترحيب من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، ويمكن أن تساهم الاستثمارات السياحيةالأجنبية في خلق فرص عمل وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

- إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار السياحي في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة من مشروعاتها السياحية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة وبالتالي سوف تتمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، تجارية، خدمية،...إلخ) جديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها السياحية سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية.

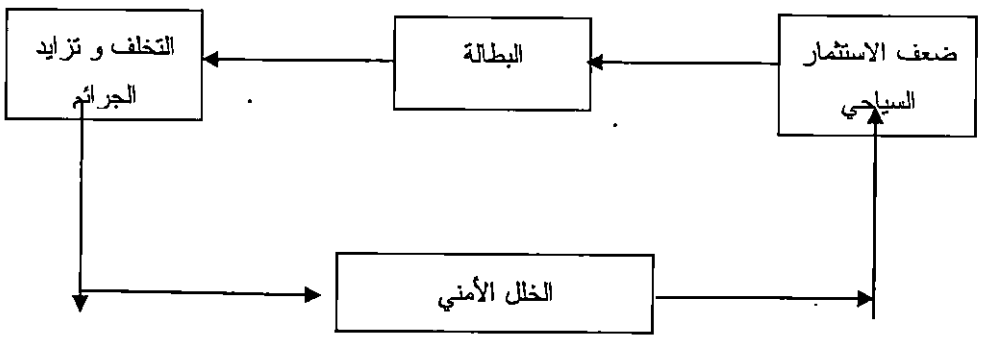

شكل رقم (2) يوضح العلاقة بين ضعف الاستثمارات السياحية و البطالة

رابعاً: العلاقة بين الاستقرار السياسي وسوق الأوراق المالية وتأثير ذلك في الاستثمار السياحي

- **الاستثمار في أسواق المال**

ما هو الاستثمار المالي

يعني عملية توظيف أموال في أصول مالية تنتج عنها عوائد مستقبلية دورية أو غير دورية. ويعتمد قرار الاستثمار من حيث شكله وهدفه وتوقيته على البيانات والمعلومات الضرورية لإتخاذ الأشكال الثلاثة لقرار الاستثمار وهي الشراء أو البيع أو حيازة الأوراق المالية (فأسواق المال عبارة عن مؤسسات مالية يتم من خلالها تقديم المدخرين أموالهم للمقترضين).[20]

هذا ويتم إتخاذ القرارت الاستثمارية على أساس القاعدة التي تقارن القيمة السوقية مع القيمة الحقيقية للأوراق المالية. فإذا كانت القيمة السوقية أكبر أو أقل من القيمة الحقيقية للأوراق المالية يتم إتخاذ القرارات إما بيعاً أو شراء.

وهناك مخاطر للاستثمار في أسواق المال تتمثل في:

خطر التضخم

هناك تضخم طبيعي سنوي وهناك تضخم فوق الطبيعي.[21] وفي كل الأحوال مهما كان مقدار التضخم فلابد أن يؤخذ في الاعتبار تأثيره فلى الاستثمار المالي، فمثلاً الاستثمارات قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة لن تتأثر كثيراً بالتضخم بينما ستتأثر الاستثمارات طويلة الأجل. أما إذا كان التضخم كبيراً جداً بحيث يصل إلى حد التضخم الجامح فيميل المستثمرون حينها إلى الملاجئ الآمنة مثل الذهب والعقارات والعملات المستقرة.

مخاطر عدم التسديد[22]

تعتبر من الأخطار التي يتعرض لها المستثمرون في أسواق المال، وتحديداً من الشركات غير الحكومية. فعند تعرض هذه الشركات إلى التعسر المالي سوف تعزف عن دفع فوائد السندات، وفي أحيان أخرى قد يتعرض القرض إلى عدم التسديد أيضاً. لذا ينصح بالتاكد من مركز الشركة المالي وقدرتها على التسديد قبل شراء أوراقها المالية.

الاستثمار السياحي في البورصة

المعلومات الأساسية المطلوبة للاستثمار في البورصة:

أن يتوفر لدى المستثمر في القطاع السياحي معلومات تفيده في إتخاذ القرارات، وكافة العوامل التي يحتمل أن تتأثر بها الأوراق المالية، على سبيل الأمثلة ما يلي:

1- قدر السيولة المتاحة للمشروع السياحي

يرتبط تدفق الاستثمارات السياحية المباشرة أو غير المباشرة على أي دولة من خارج حدودها بتوقعات المستثمرين المعنيين للعائدات الممكنة من استثماراتهم، ويعتمد أساساً على انخفاض مستوى الأخطار المختلفة، سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الأمنية أو الاقتصادية. فارتفاع أي من هذه الأخطار يدفع المستثمرين الأجانب إلى طلب عائدات مرتفعة لتغطية التكاليف المتوقعة من الأخطار المعنية، وقد تقلل من نسبة السيولة التي يمكن ضخها إلى الدولة. فتعتبر المدخرات الموجودة في المجتمع هي التي تمول استثماراته، وأن أسواق المال هي أفضل طريقة لتنظيم حركة انتقال السيولة من جانب المدخرين إلى جانب المستثمرين. فالمدخرات كلما ازداد حجمها ازداد معها حجم السيولة المتدفقة على الاستثمار السياحي، أي أنه كلما ازداد الادخار ازداد الاستثمار والعكس صحيح كلما انخفض الادخار انخفض معه الاستثمار. أي أن المجتمع الذي يهدف إلى زيادة معدل استثماراته السياحية فعليه أن يزيد من معدل ادخاراته والذي يتم عن طريق خلق فائض في ميزانية الدولة، وكذلك عن طريق تخصيص جزء من دخول الأفراد كادخار

لغرض الاستثمار.[23] والذي يؤدي إلى ازدهار أسواق المال في ذلك المجتمع.

2- **سعر الفائدة ومعدل العائد المحقق**

من الأخطار التقليدية والمؤثرة بشكل كبير في أسواق المال هو سعر الفائدة،[24] إذ يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتخفيف حدة التضخم والتي تنعكس أثارها على الاستثمار في أسواق المال، بحيث تؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات وخصوصاً السندات المتوسطة والطويلة الأجل، والسبب في ذلك هو لجوء المستثمرين إلى إيداع أموالهم في حسابات التوفير لدى المصارف وعزوفهم عن الاستثمار في الأوراق المالية بسبب ارتفاع تكاليف الشركات المصدرة لتلك الأوراق مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها.

3- **قوة ومتانة المركز المالي للمشروع السياحي**

يعتبر المركز المالي للمشروع السياحي من الموضوعات المهمة التي توجه النشاط الاستثماري في عالم المال والأعمال والذي يتضح من خلال التحليل المالي للشركة.

يقصد بالتحليل المالي Financial analysis دراسة وفحص البيانات والقوائم المالية بشكل تفصيلي ودقيق، والتوصل إلى مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة التي يمكن بها الحكم على أداء شركة السياحة أو الطيران المراد الاستثمار فيها بشكل لا ينصرف إلى الماضي فقط، وإنما أيضاً يرتبط بالأوضاع الحاضرة، بالإضافة إلى المساهمة في استشراف المستقبل، ومن ثم إصدار حكم موضوعي على حقيقة الوضع المالي للشركة المراد الاستثمار فيها.[25] وهناك شركات دولية متخصصة في هذا المجال التي تقدم لعملائها المشورة المالية.

4- مدى الاستقرار الاقتصادي للمشروع السياحي:

1- **الاستقرار الاقتصادي**

القطاع المالي يتأثر تلقائياً بالقطاع الإنتاجي السلعي والخدمي بسبب الترابط العضوي بين القطاعين. ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تزدهر الأعمال وتزداد أرباح شركات السياحة والطيران والنقل السياحي ومن ثم تزداد أرباح الأسهم والسندات فترتفع أسعارها، ولكن النتيجة تصبح معاكسة عندما يمر الاقتصاد بحالة الركود الاقتصادي؛ إذ يهبط مستوى النشاط الاقتصادي وتنخفض أرباح تلك الشركات وبالتالى انخفاض أرباح الأسهم والسندات ومن ثم انخفاض أسعارها.[26]

هناك شركات ستتأثر بالركود مثل شركات السياحة والطيران وسلاسل الفنادق، لكن في نفس الوقت هناك صناعات لن تتأثر كثيراً بهذا الركود بسبب حاجة المجتمع الماسة إليها مثل الصناعات الدوائية والمواد الغذائية والتي تسمى بالصناعات المقاومة للركود.

2- **الاستقرار السياسي للدولة**[27]

هناك أحداث تتعرض لها السوق المالية تعمل على تغيير توقعات المستثمرين في القطاع السياحي، منها الأحداث السياسية والعسكرية المحلية والعالمية والتي تكون في بعض الأحيان فجائية وسريعة، بحيث تتأثر بها نفسية المستثمرين فتعمل على تغير إتجاه السوق المالي.

3- **مدى ارتباط العملة الوطنية بعملة أجنبية**

من المعروف أن السياحة الدولية لمصر تتم تسويتها وتسعيرها بالدولار الأمريكى حتى الآن، وأن تسعير المنتج السياحي المصري يتم أيضاً بالدولار الأمريكى، وقد تعرض الاقتصاد المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين لعدد من أزمات العملة نتج عنها تخفيض قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية، وقد تمثل ذلك في

سلسلة من التخفيضات،[28] الأمر الذى يفسر ظاهرة زيادة عدد السياح التي لا يقابلها زيادة مماثلة أو قريبة في حجم الإيرادات السياحية.

وترجع أزمة العملة في مصر والدول النامية إلى وجود طلب دولي كبير على العملة محل الاهتمام، الأمر الذي يجبر السلطات النقدية في الدول المعنية على إتخاذ تدابير قوية تكون في الغالب على حساب الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية، ويطلق على هذه الآلية اصطلاح الضغط على سوق الصرف الأجنبي كتعبير عن حجم الإختلال في سوق النقد الذي ينبغي التعامل معها سواء بالسحب من الاحتياطيات الدولية أو بتغيير سعر صرف العملة الحرة مقابل العملة الوطنية.

هناك كثير من الدول تسعى إلى تثبيت سعر الصرف الأجنبي، وتعتبر ذلك هو الهدف لديها بدلاً من ضبط معدلات التضخم المحلية. ويعتبر سعر الصرف مؤشراً يوضح العلاقة بين معدل التضخم المحلي ومعدلات التضخم العالمية. وهناك نوعان من سعر الصرف، هما سعر الصرف الثابت Fixed؛ وهو سعر صرف حر يتحدد تبعاً لقوى السوق (العرض، الطلب)، وهناك سعر صرف مثبت Pegged؛ وفيه تتدخل السلطات النقدية لتثبيت سعر الصرف للعملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية عن طريق ضخ نسبة من العملة الأجنبية في السوق أو شراء كميات من العملة الأجنبية حتى تحافظ على ثبات سعر الصرف للعملة الأجنبية مقابل عملتها الوطنية[29]. وتتبع مصر سياسة تثبيت سعر الصرف، وظهر هذا واضحاً عندمـــا حدثت أزمة الدولار وارتفاع قيمته مقابل الجنيه المصري مما دفع البنك المركزي المصري إلى ضخ جزء من الاحتياطي لديه بقيمة ثلاثة مليارات دولار[30] كي يحافظ على تثبيت سعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري.

مما سبق يتضح أن البورصة جهاز حساس ينقل بصورة سريعة رؤية المجتمع كله ودرجة إحساسه بالخطر. هذا وقد أصيبت البورصة المصرية بالكثير من الخسائر منذ اندلاع ثورة 25 يناير نتيجة الوقفات الاحتجاجية والمطالب الفئوية، إذ أصيب الاقتصاد المصري بخسائر وصلت إلى 500 مليار جنيه منذ بداية الثورة، منها 200 مليار جنيه خسائر في رأس المال السوقي للبورصة، فبعد أن كان رأس المال السوقي قد تخطي الـــ500 مليار جنيه انخفض إلى ما يقرب من 300 مليار جنيه، بالإضافة إلى سحب نقدي من الاحتياطي لدى البنك المركزي يصل إلى 72 مليار جنيه، وكذلك خسائر من انخفاض العائد من السياحة وصل إلى 60 مليار جنيه، وباقي الخسائر في انخفاض أرباح الشركات العاملة بمصر. كل هذه الخسائر بسبب ضعف الإدارة السياسية للأمور، فضلاً عن الانخفاض المتوقع من حصيلة الضرائب نتيجة انخفاض أرباح الشركات مما يزيد من عجز الموازنة في السنوات القادمة.[31]

خامساً: أثر التغيير الحالي في النظام السياسي المصري وانعكاس ذلك على جذب الاستثمارات السياحية

إن الارتباط بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي ارتباط عضوي، وهما متداخلان بطريقة يصعب الفصل بينهما. كما أن البيئة الفاسدة قد تجذب مستثمرين فاسدين يجيدون التعامل مع مثل هذه البيئات، فيجنون أضعاف ما يستثمرون، ليس على أسس اقتصادية سليمة، بل على أساس استخدامهم لقوى الفساد في المجتمع، مما يضر بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين. وقد ظهر

هذا واضحاً في القطاع السياحي عندما تم بيع أراض سياحية لمستثمرين بأسعار وتسهيلات أقل من أسعارها الحقيقية، الأمر الذى كبد مصر خسائر كبيرة لصالح مجموعة من الأفراد. وبمقارنة سريعة بين مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر عن منتدى "دافوس" الاقتصادي العالمي ومؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية يتبين للوهلة الأولى أن الدول الأكثر تنافسية في العالم هي الدول الأقل فساداً. يضاف إلى ما سبق أن المؤشرات الدولية للفساد أصبحت محط أنظار المستثمرين على مستوى العالم، وتؤثر سلباً في قراراتهم، لذلك تسعى العديد من الدول إلى تحسين وضعها في هذه المؤشرات، حتى تحسن سمعتها وتستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمارات السياحية الأجنبية.[32]

هذا وما من شك، أن التدهور العام الذي حدث في مصر خلال ربع القرن الماضي كان سببه النظام السياسي، وما نتج عنه من فساد أدى لقيام ثورة 25 يناير 2011 مما أدى كنتيجة طبيعية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة 2011 -2012 متأثراً بالمليارات التي خسرها والمتوقع خسارتها خلال تلك الفترة، حيث أعاد الخبراء الاقتصاديون النظر في معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي وتم تعديله من (5.3%) ليتراوح بين (2.5%) إلى (3.5%) هذا وقد تم صياغة العلاقات التي سوف تحكم عجلة الدوران الاقتصادي في الأمد القصير 2011-2012 من خلال هذا الرسم التوضيحي:

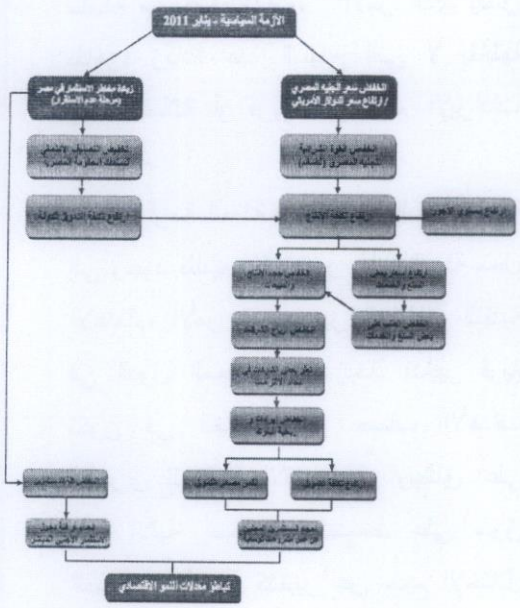

شكل رقم (3) العلاقات التي تحكم عجلة الدوران الاقتصادي في الأمد القصير 2011-2012

تحتاج الأزمة الاقتصادية إلى حسن إدارتها، والخروج منها في أسرع وقت ممكن، ويعتبر تحسين الاقتصاد ضرورياً لتحسين مناخ الاستثمار السياحي وجذب رجال الأعمال. هذا ولزيادة الاستثمار والحفاظ على مستويات الإنتاج والتشغيل، يلزم تطبيق الآتي:

- عدم الالتفات للشكاوى الكيدية ضد المستثمرين الشرفاء حتى نساعدهم على الاستمرار في الاستثمار والإنتاج بل وزيادتهما، على ألا يتم توجيه التهمة إلا في حالة وجود أدلة قوية عليها.

- محاسبة الفاسدين عن أخطائهم، وهذا لا يؤثر سلباً في المستثمرين ورجال الأعمال الشرفاء، بل يستبعد المقامرين مما يزيد الثقة في قطاع الأعمال.

- تقديم كافة الحوافز الممكنة لرجال الأعمال الشرفاء، مع توفير السيولة لهم، وحماية الصناعة المحلية، ومكافحة التهريب، ومنحهم مزايا جمركية وضريبية مؤقتة.
- التأكد من حسن إدارة الشركات الرئيسية التي خضع كبار مساهميها للتحفظ أو التحقيق معهم حتى لايتأثر إنتاجها سلباً. ويمكن إجراء ذلك عن طريق البنوك الممولة لهذه الشركات. ويسهل هذا الإجراء في ظل مبادىء الفصل بين الملكية والإدارة.
- ضرورة احترام العقود السليمة التي عقدت بين الدولة ورجال الأعمال سواء كانت هذه العقود بشأن بيع أراض أو شركات في إطار الخصخصة أو غيرها. ويجب ألا يتم إلغاء هذه العقود كرد فعل تلقائي في ظل إدعاءات كاذبة، حيث أن هذا يكبد مصر خسائر جسيمة. ويمكن دعوة المشترين لاجتماعات تخصص لإعادة التفاوض معهم طبقا للآتى:

- إذا كان المستثمر أو المشترى قد أخل بشروط التعاقد، فتطالبه الدولة بالتعويض طبقاً لنصوص العقد، وتُعمل شروط التعاقد بما فيها إلغاء هذه التعاقدات، إذا كان ذلك في مصلحة مصر.
- إذا لم يكن هناك إخلال بالتعاقد فيُدعى المشترى إلى إعادة التفاوض في حالات عدم توزان التزامات العقد بما يحقق العدالة بين الطرفين. وفي ظل ظروف الثورة الراهنة نتوقع أن يتفهم المشتري الوضع ويقبل إعادة التفاوض بما يحقق المصلحة للجميع مع تحرير عقود جديدة عادلة طبقاً للإيجاب والقبول من الطرفين.[33]

هذه الإجراءات تحقق صالح المستثمر، وتحسن مناخ الاستثمار والإنتاج وتجنب تحمل الخزانة العامة أعباء مالية باهظة في صورة تعويضات كبيرة غير مبررة مثل تلك التي حدثت في حالات هضبة الأهرام ومشروع سياج.

الدراسة الميدانية

تم عقد مقابلات شخصية متعمقة مع (40) خبيراً من خبراء السياحة، سواء من العاملين في الجهاز الحكومي ممثلين في وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة، أو العاملين في القطاع الخاص ممثلين في رئيس غرفة شركات السياحة وعدد من أصحاب شركات السياحة المصرية، ونقيب المرشدين السياحيين.

فيما يلي نتائج الدراسة الميدانية:

1- هل ترى أن هناك علاقة بين نمو النشاط السياحي وتوفير مناخ آمن مستقر؟.

جدول رقم (1): مدى وجود علاقة بين نمو النشاط السياحى وتوافر مناخ آمن مستقر

م	مدى العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
1	علاقة قوية	30	%75
2	علاقة متوسطة	5	%12.5

3	علاقة ضعيفة	3	%7.5
4	لا توجد علاقة	2	%5
	المجموع	40	%100

أكدت نسبة (95%) من عينة الدراسة الميدانية على وجود علاقة بين نمو النشاط السياحي وتوفير مناخ آمن مستقر؛ تدرجت ما بين العلاقة القوية والضعيفة كما هو موضح بالجدول رقم (1). حيث أرجعوا ذلك إلى أن الاستقرار الأمني يعني مزيداً من الحركة السياحية والإيرادات السياحية والاستثمارات السياحية وهو ما يؤكد صحة فرض الدراسة، فهناك علاقة طردية بين زيادة الحركة السياحية والاستقرار الأمني. بينما (5%) من العينة أكدوا أنه لا يشترط توفير مناخ آمن مستقر لنمو النشاط السياحي فقط بل لابد من توفير البيئة النظيفة الخالية من الأمراض أو التلوث كذلك مدى قوة صرف عملة البلد المزارة مقابل عملة السائح نفسه.

2- هل ترى أن هناك علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ونمو وازدياد أرباح أسهم شركات السياحة والطيران في البورصة المصرية؟.

جدول رقم (2): مدى وجود علاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ونمو أرباح أسهم الشركات السياحيه

مدى العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
علاقة قوية	27	%67.5
علاقة متوسطة	9	%22.5
علاقة ضعيفة	4	%10
لا توجد علاقة	-	%0
المجموع	40	%100

أكد كافة الخبراء الذين شملتهم الدراسة الميدانية على العلاقة الإيجابية بين الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة وبين نمو وازدياد أرباح أسهم شركات السياحة والطيران في البورصة المصرية. بنسبة (67.5%) للعلاقة القوية، و(22.5%) للعلاقة المتوسطة، و(10%) للعلاقة الضعيفة. وقد أرجعوا ذلك إلى ارتباط وتأثر البورصة المصرية صعوداً وهبوطاً بالظروف السياسية المحيطة. كذلك يؤدى الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى نمو النشاط السياحي وينعكس ذلك على أرباح وأسهم شركات السياحة والطيران.

3- من وجهة نظرك، هل هناك علاقة بين عدم الاستقرار الأمني وازدياد نسبة البطالة في القطاع السياحي؟.

جدول رقم (3): مدى وجود علاقة بين عدم الاستقرار الأمني وازدياد نسبة البطالة

مدى العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
علاقة قوية	25	%62.5
علاقة متوسطة	9	%22.5
علاقة ضعيفة	2	%5
لا توجد علاقة	4	%10
المجموع	40	%100

أشار (62.5%) من الخبراء الذين شملتهم الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار الأمني وازدياد نسبة البطالة في القطاع السياحي. وأشار (22.5%) إلى وجود علاقة متوسطة، و(5%) لوجود علاقة ضعيفة بين عدم الاستقرار الأمني وازدياد نسبة البطالة في القطاع السياحي. حيث أوضح الخبراء أن استقرار الأمن يعني ازدياد ونمو الحركة السياحية، وبالتالي تشغيل قطاع كبير من العاملين في قطاع السياحة. بينما أوضحت (10%) من العينة أنه لا توجد علاقة بين عدم الاستقرار الأمني وازدياد نسبة البطالة، وأنه يمكن أن يكون هناك استقرار أمني ولكن مع وجود بطالة في قطاع السياحة، بسبب عدم كفاءة العنصر البشري أو نقص تدريبه وتعليمه بما يتمشى والعمل في قطاع السياحة.

4- هل ترى أن وجود الأنظمة السياسية ذات المرجعية الدينية الإسلامية يمكن أن يؤثر في قرار منظمي الرحلات في الخارج بالنسبة لاستمرار تدفق الحركة السياحية إلى مصر؟.

جدول رقم (4): مدى تأثير الأنظمة السياسية ذات المرجعية الدينية على قرار منظمي الرحلات السياحيه

مدى التأثير	التكرار	النسبة المئوية
تأثير كبير	25	%62.5
تأثير متوسط	7	%17.5
تأثير ضعيف	2	%5
لا يوجد تأثير	6	%15
المجموع	40	%100

أشار (85%) من الخبراء الذين شملتهم الدراسة الميدانية إلى أن وجود الأنظمة السياسية ذات المرجعية الدينية الإسلامية يمكن أن يؤثر في قرار منظمي الرحلات في الخارج بالنسبة لاستمرار تدفق الحركة السياحية إلى مصر، وأرجعوا ذلك إلى قوة و تأثير الإعلام في الخارج، والقنوات الفضائية والدعاية المضادة، وتأثيرهم بالسلب في مواطني الدول المصدرة للسياحة إلى مصر. وتباينت آرائهم حول مدى التأثير؛ بنسبة (62.5%) للتأثير الكبير، و(17.5%) للتأثير المتوسط، و(5%) للتأثير الضعيف. هذا مع عدم الفهم الصحيح للإسلام. بينما ترى نسبة (15%) من العينة أنه لا يوجد تأثير في قرار منظمي الرحلات في الخارج مع وجود الأنظمة السياسية ذات المرجعية الدينية الإسلامية، وأرجعوا ذلك إلى أن منظمي الرحلات تحكمهم القواعد والقوانين الاقتصادية، ونسب الربح المحققة في تعاملاتهم، وبالتالي فمع وجود

الاستقرار الأمني سيقوم منظمو الرحلات في الخارج بتصدير السائحين إلى مصر، بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم، وخير مثال على هذا تركيا؛ ذلك أن مصر تعتبر من الدول السياحية التي عليها طلب سياحي كبير بالنسبة لمنظمي الرحلات في الخارج.

5- هل ترى أن وجود محفز للاستثمار السياحي (الإعفاءات الضريبية) كاف لجذب مزيد من الاستثمارات السياحية؟.

جدول رقم (5): كفاية الإعفاءات الضريبة كمحفز لجذب مزيد من الاستثمارات السياحية

	التكرار	النسبة المئوية
كافي	2	%5
غير كافي	38	%95
المجموع	40	%100

أكد (95%) من الخبراء الذين شملتهم الدراسة الميدانية إلى عدم كفاية محفزات الاستثمار الحالية، وأنه توجد محفزات هامة أخرى للاستثمار السياحي، متمثلة في توفير المناخ السياسي الآمن، وتوفير التسهيلات الجمركية. كذلك القضاء على البيروقراطية الحكومية، وتوحيد جهات التعامل مع المستثمر في جهة واحدة، والتركيز على تحسين الصورة الذهنية لمصر في الخارج، لأن كل ذلك أكبر محفز للاستثمار السياحي الأجنبي بينما (5%) من العينة رأت أن وجود الاعفاءات الضريبية كاف لجذب الاستثمارات السياحية.

6- ما هي الخطوات التي يجب أن تتخذ لتغيير الصورة الذهنية لدى السائح في الخارج وإقناعه للعودة لزيارة مصر كدولة سياحية آمنة. (سؤال مفتوح)

أشار الخبراء الذين شملتهم الدراسة الميدانية إلى أن من ضمن الخطوات التي يجب أن تتخذ لتغيير الصورة الذهنية لدى السائح في الخارج وإقناعه للعودة لزيارة مصر كدولة سياحية آمنة، ما يلي:

- تواجد الأمن على أرض الواقع، فالسائح نفسة أفضل وسيلة للدعاية في وطنه.
- عمل تواصل مع الكتاب السياحيين في الخارج لزيارة مصر والكتابة عنها، بالتنسيق مع غرفة شركات السياحة وهيئة تنشيط السياحة ووزارة السياحة.
- لابد من نشر ثقافة السياحة، بمعنى أسلوب التعامل مع السائح وعدم استغلاله حتى تصبح الثقافة السياحية سلوك شعب وأسلوب حياة.
- عدم استخدام الشعارات الدينية في التصريحات عند الرغبة في مخاطبة الآخرين، مثل الإسلام يحرم هذا، أو ذلك، والاكتفاء في توصيل الرسالة بشكل بسيط بأن تقاليدنا وعاداتنا كشعب لا تدعو للخوف من القيام بالسياحة في مصر.
- توجيه رسالة طمأنة إلى الخارج، من خلال منظمي الرحلات ومسؤلي الإعلام بالخارج، وإعداد برامج سياحية لهم للوقوف على حالة الاستقرار بالدولة، وأن ما يحدث يمثل التغيرات السياسية التي تشهدها الدول النامية، وأن الهدف هو الوصول إلى الاستقرار والديمقراطية الحقيقية التي تسعى إليها كل الدول.

7- ماهى مقترحاتكم لاستخدام الثورة المصرية للتسويق لمصر كمقصد سياحي آمن؟. (سؤال مفتوح)

اقترح الخبراء الذين شملتهم الدراسة الميدانية عدداً من المقترحات لاستخدام الثورة المصرية للتسويق لمصر كمقصد سياحي آمن. تمثلت في الآتي:

- إبراز كل إيجابيات الثورة من حقوق الإنسان والتعدد السياسي، وقبول الآخر والتسامح الديني وإبراز الوسطية في الإسلام. فضلاً عن إبراز مدى تلاحم كافة أطياف الشعب، كذلك تفعيل الديمقراطية.
- احترام المعاهدات والعلاقات الدولية وحل المشكلات بأسلوب حضاري، وعدم استخدام العنف والتظاهر ضد سفارات الدول الأجنبية في الحصول على الحقوق.
- توضيح أن الثورة المصرية ثورة آمنة نظيفة، غير قائمة على سفك الدماء مثل الثورات الأخرى، والدعاية لذلك. فالشعب المصري شعب حضاري مسالم لا يميل إلى العنف أو استخدام القوة، بل على العكس يحصل على حقوقة بالتفاهم والمفاوضات السلمية، وأن السائح في مصر سيكون آمن على حياته وماله.

التوصيات

1. توجيه الشكر لجميع الدول المصدرة للسائحين والتي قامت بإلغاء التحذيرات المفروضة على مواطنيها للسفر إلى مصر. والسعي قدماً مع حكومات باقي الأسواق السياحية المصدرة لسرعة رفع الحظر عن مواطنيها.
2. التركيز على ضرورة استعادة التواجد الأمني وتكثيفه داخل المدن السياحية والطرق المؤدية إليها.
3. إعادة النظر في أسلوب سداد ضرائب الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عن القطاع السياحي والفندقى، على أن يتم سداد تلك الضرائب المستحقة على القطاع بعد تعافيه وبأسلوب مالي يتماشى مع الإمكانيات النقدية المتاحة.
4. إعادة تخطيط الموقف الحالي للمراكز السياحية طبقاً للمتطلبات الخدمية والترفيهية والنوعية لتلك المشروعات داخل كل مركز سياحي، مع تحديد نوع النشاط السياحى الملائم (مركز جولف- مركز ألعاب رياضية المائية- مركز لسياحة اليخوت أو السياحة العلاجية.... إلخ) إذ أن لكل مركز تصميمه ورؤيته الخاصة به من قبل الجهات الحكومية وراغبي الاستثمار السياحي.
5. إعادة سياسة تسعير الأراضي السياحية بحيث تتناسب مع نوعية المشروع إذا كان فندقاً أو إسكاناً سياحياً وفندقياً أو إسكاناً سياحياً فقط أو ترفيهياً أو تجارياً ليصبح لكل مشروع سعر مختلف يتماشى مع دراسة الجدوى الخاصة به أو تطبيق نظام المزايدات.
6. عند طرح أية مشروعات للاستثمار يتم تحديد نوعيتها ونشاطها وموقعها واشتراطات بنائها ومدة تنفيذها طبقاً للمخطط العام لكل مركز سياحي أولاً بأول أو عند الانتهاء من نسبة 80% من إتمام المركز، ثم يبدأ التشجيع للاستثمار كخطوة تالية له حتى يتم استكمال المركز السياحي بالكامل بدلاً من سياسة الانتشار في مئات الكيلو مترات دون الانتهاء من المراكز

السياحية والتي لا تفي بتوقعات السائح تجنباً للمردود السلبي.

7. التأكيد على توفير الخدمات الصحية من مستشفيات ومركز طبية متخصصة وخدمات الطوارئ والصيدليات والتي يحتاجها السائحون في كل مدينه ومركز سياحي.
8. فتح السماوات المصرية أمام جميع شركات الطيران لما سيكون له تأثيره الإيجابي في حركة السياحة الوافدة إلى مصر.
9. دراسة السلبيات التي من شأنها الإساءة إلى سمعة مصر السياحية مثل "التاكسي والمحلات والمطاعم" ووضع أسلوب للرقابة المشددة ومتابعة شكاوى السائحين من خلال الغرف السياحية بالمدن حتى يتم زيادة عدد السائحين الذين تتكرر زيارتهم لمصر.
10. ضرورة تنفيذ نظام الشباك الواحد لمشروعات القطاع السياحي حتى يتم التعامل مع جهة واحدة تكون هي المسئولة عن إصدار كافة الرخص اختصاراً للوقت وتلافياً للمشاكلات الموجودة وضمان سرعة التنفيذ والتي على أساسها يتم حساب دراسة الجدوى للمشروع من قبل المستثمر، وأيضا طبقاً لاحتياجات المركز من المشروعات المدروسة مع جميع الجهات المعنية لإصدار الموافقات قبل طرحها للاستثمار. ويكفي عند تقديم طلب الاستثمار أن يرفق به الاستعلام الأمني من الجهات المسؤولة عن المؤسسين شخصياً.
11. وضع خطة لتحسين الصورة الذهنية لدى السائحين في الخارج من خلال تشمل:-
   أ. بث إعلانات في وسائل الإعلام الدولية المرئية والمسموعة توضح أهمية السياحة وأسلوب التعامل مع السائحين.
   ب. دعم وتشجيع تصوير الأفلام والمسلسلات العالمية في المدن السياحية المصرية.
   ج. وجود مكاتب سياحية إرشادية داخل المدن السياحية وخارجها.
   د. التاكيد في الرسالة الاعلامية والتسويقية الموجهة للخارج على أن وجود الأنظمة السياسية ذات المرجعية الدينية ليس له أى تأثير سلبي في السياحة من خلال ترجمة برامج ورؤى تلك الأحزاب فيما يخص قطاعي الاستثمار والسياحة باللغات المختلفة وإرساله إلى الدول المصدرة للاستثمار أو السياحة إلينا ليطلعوا على أفكار وإتجاهات تلك الأنظمة، كذلك التأكيد على أن تركيا وهي ذات أنظمة سياسية لها مرجعية دينية إسلامية أصبحت من الدول السياحية الكبرى الجاذبة للسياحة.
   ه. استمرار البنوك في تمويل المشروعات السياحية وتشجيعها حتى يتم الانتهاء من المشروعات الجاري إنشاؤها حالياً، إذ من المتوقع زيادة عدد السائحين إلى مصر بصورة كبيرة في ضوء الإصلاحات الجارية.
12. إن أفلام الفيديو التي يمكن مشاهدتها عبر شبكة الأنترنت من خلال كاميرات مثبتة في أمكنة سياحية معينة سوف تمكن السائح من الحصول على تجربة حية فريدة لسياحته، ويمكن للسائح الحصول عليها عبر جهاز كمبيوتر أو عبر هاتفه الجوال.
13. البحث عن أسواق جديدة (أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية).

14.فرض ضريبة علي الأموال الساخنة (من يشتري ويبيع و يخرج من البورصة خلال 3 أشهر يدفع 2% ضريبة)، وتطبق هذه الضريبة في الولايات المتحدة كما تطبقها بعض الدول بشكل تدريجي.

المراجع

[1] سيد موسى (2001): كتابات سياحة: الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الهاني للطباعة والنشر، ص 94.

[2] http://www.almasalla.travel/News-1523.html , last access 30-11-2012.

[3] سلطان أبوعلي (2011): الاقتصاد المصري بعد الثورة: وجهة نظر، آراء في السياسات العامة، سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، العدد (2)، ج.م.ع.، يونيو. ص.ص 1-6.

[4] على محمد شلبي (2009): تاريخ الفكر السياسي، مكتبة الصفوة، المنصورة- ج.م.ع.، ص12.

[5] www.egypty.com/egyptana/Political_authority.asp , last access 30-11-2012.

[6] Euromonitor international, Statistical Reference Handbooks, www.euromonitor.com/egypt/country-factfile , last access 30-11-2012.

[7] البنك المركزى المصرى (2011): التقرير السنوي 2010-2011، ج.م.ع.، 1-98.

[8] http://www.alborsanews.comticleType/ArticleView/articleId/1390/90----.aspx

[9] عبد الناصر احمد (2011): خطة مستقبلية لتدارك التأثيرات السلبية على السياحة، الأهرام المسائي، 9 فبراير، في: digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=425852&eid=1375, last access 30-11-2012.

[10] محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الأردن 2006، ص20.

[11] طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 1997، ص13.

[12] رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، في: http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v5-1.pdf

[13] حامد عبد المجيد دراز (2002-2003): السياسات المالية، الدار الجامعية ، ص412.

[14] رضا عبد السلام (2007): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص 109.

[15] دريد السامرائي (2006): الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص123.

[16] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص126.

[17] كريمة كريم وجودة عبد الخالق (1997): أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص253.

[18] نشرة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2010.

[19] السيد أحمد عبد الخالق (1997): مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، ص 59.

[20] Mankiw, G (2001): Principles Of Economics, Second edition, USA, Harcourt College Publishers, p555.

[21] Burda, M. and Wyplosz, C (1997): Macroeconomics: A European Text, 2nd edition, Oxford University press, London, p. 6.

[22] Saunders, T. and Cornett, M. (2001): Financial Markets and Institutions, McGrew-Hill, USA, 2001, p. 45.

[23] Ibid., p. 45.

[24] Saunders, T and Cornett, M (2001): Financial Markets and Institutions, USA, Published by McGrew-Hill, p45.

[25] أمين السيد أحمد لطفي (2006): التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الأسكندرية، الدار الجامعية، ص41.

[26] Michael, b. and Charles, w. (2005): Macroeconomics-a European text oxford up, 4th edition, p60.

[27] عبد الكريم قاسم حمامي (1999): أهم طرق الاستثمار في أسواق المال، حلب، فصلت للدراسات والنشر، ص180.

[28] محمود حسن حسنى (2000): أزمة العملة فى الاقتصاد المصرى، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد 91، ص 3.

[29] صفوت عبد السلام عوض الله (2000): سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، ص30.

[30] حنان البيلي (2001): أزمة الجنيه المصري، أحوال مصرية، ا يناير، في: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798358&eid=229 , last access 2/12/2012

[31] عبد الناصر منصور وآمال الزياتي (2011): 200 مليار جنيه خسائر البورصة المصرية فى أقل من 200 يوم، العدد 2231، الأهرام الاقتصادى، 17 أكتوبر، ص 48-49.

[32] حسين محمود حسن (2011): دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ج.م.ع.، ص.ص 1-46.

[33] شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (2011): الاقتصاد المصرى بعد الثورة، 28 يونيو، في: www.pidegypt.org

The impact of changing political systems on the attraction of tourism investments: applied on Egyptian tourism sector

This paper aims to: (1) explain the most prominent variables in the tourism sector under the current change in the Egyptian political system, (2) to clarify economic، political and security factors needed to attract more investment to the tourism sector in Egypt, (3) to highlight the importance of tourism investments in solving the unemployment crisis, (4) to clarify the relationship between political stability, stock market and tourism investment. A field study was conducted based on in-depth personal interviews with some experts to obtain data and information.

The result showed that: - a positive relationship between political and economic stability، and the growth of profits of travel agencies and airlines in the Egyptian Stock Exchange. - The existence of the political systems of religious Muslim can affect the decision of foreign tour operators. The study recommends a plan to improve the image of Egypt as a safe tourism destination through media and marketing campaigns.